ينبغي ان لا نفرط بأراضي الصحراء الغربية

د. عبد الامير رحيمة العبود*

حينما نفترض بأن النفط ثروة ناضبة، وان اختراع مصادر جديدة للطاقة عبر التطور التكنولوجي المتلاحق قد يفضي الى تضاؤل دور النفط كقطاع رئيس في الاقتصاد العراقي، عندئذ تظهر لنا أهمية القطاع الزراعي كقاعدة رئيسة، وربما القطاع رقم (١) في الاقتصاد العراقي. وفي كل الأحوال فان هذا القطاع يعتبر في الوقت الحاضر احد اهم قطاعات الاقتصاد العراقي بالنظر لدوره الحيوي في توفير الأغذية للسكان وتشغيلهم وتوفير أسباب المعيشة لسكان الريف، وتوفير المواد الأولية ذات الأصل النباتي والحيواني للصناعات ورفد التصدير بالمنتجات الزراعية والحيوانية .

من هنا تبدو أهمية وضع سياسة زراعية حكيمة لهذا القطاع ووضع الخطط قصيرة الأمد وطويلة الامد لتطويره وتوسيع دوره في تنمية الاقتصاد العراقي وتحقيق الرفاه للشعب العراقي.

لكنه بالرغم من مقومات التطور والنمو أمام هذا القطاع من حيث توفر الرصيد الواسع من مصادر التمويل الداخلية والخارجية ، فأن هذا القطاع لايزال يعاني التخلف الشديد، بدليل انخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية وتردي النوعية، واضطرارنا الى استيراد نسبة عالية من حاجتنا للسلع والمواد ذات الاصل الزراعي من الخارج، وعجزنا عن تصدير هذه المواد بكميات توازي ما يستورد منها.

وللتخلف هذا بطبيعة الحال أسباب وعوامل متعددة ومعروفة لا نود الخوض فيها في هذا المجال، لكننا نود هنا ان نؤكد جانبا واحدا، وهو انخفاض نسبة الاراضي المزروعة فعلاً من بين مجموع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة، وكيفية العمل من اجل توسيع رقعة هذه الاراضي ومدى الجدوى من استغلالها زراعياً في المستقبل القريب والبعيد، فالمعروف ان حجم الأراضي العراقية الصالحة للزراعة تتراوح تقديراتها بين ٣٥- ٤٨ مليون دونم وهي تشكل قرابة ٢٠ -٢٧ من مجمل مساحة العراق، وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع الكثير من الدول النامية. خذ مثلاً مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في مصر لا تشكل سوى ٣-٦ ٪ من مجمل مساحته . غير ان الاراضي المزروعة فعلاً لا تشكل سوى ١٣ مليون دونم تقريباً، بنسبة ٧٪ من مجمل مساحة العراق، وهي تعاني كما ذكرنا حالة عدم التنوع وانخفاض الإنتاجية وغياب الاستغلال الامثل والعديد من مظاهر التخلف.

وفيما يتعلق بالأراضي المتروكة، بمعنى الصالحة للزراعة ولكنها غير مستغلة زراعياً، والتي لم تكتمل الدراسات والمسوحات عنها حتى الان ولا توجد عنها معلومات دقيقة، فان الاراضي الصحراوية تشكل الجزء الكبير والمهم منها، وبصورة خاصة اراضي الصحراء الغربية التي تمتد من الموصل شمالاً حتى البصرة جنوباً. الا ان هذه المناطق الصحراوية تشتمل على مناطق تتوفر فيها المياه الجوفية العذبة بمساحات تقارب المليوني دونم حسب الدراسات الاولية المتوفرة وجزء كبير منها يحتوي على المياه الجوفية المتجددة، التي لاتنضب فيها بمجرد زراعتها لفترات قصيرة، وجزء كبير منها يتاخم كلاً من السعودية والكويت والسؤال الذي نطرحه الآن: كيف ينبغي ان نخطط لاستثمار هذه الاراضي؟ وما الوجه الافضل لاستغلالها؟

أبتداءً لابد من ان نشير الى ان دول الخليج، وبخاصة السعودية تعاني آلان شحة المياه الجوفية، الامر الذي أضطرها الى منع زراعة الجت والبرسيم في مساحات كثيرة من أراضيها برغم حاجة مشاريع الإنتاج الحيواني الضخمة والكبيرة الى هذين المحصولين كعلف حيواني. وهو ما يدفع المنتجين الخليجيين الى التوجه نحو الأراضي العراقية الصحراوية المتاخمة لحدود تلك الدول لغرض زراعتها بالجت والبرسيم.

وبالفعل فقد بدأ بعض المستثمرين الخليجيين بتقديم طلباتهم الى وزارة الزراعة العراقية لغرض تأجير هذه الأراضي، ولو لا المشاكل الأمنية عندنا لكان عددهم كبيراً جداً، وفي كل الأحوال فان الطلب على هذه الأراضي لغرض زراعتها سوف يكون واسعاً سواءً من قبل المستثمرين الخليجين ام غيرهم من المستثمرين الاجانب، فضلاً عن المستثمرين العراقيين وهو ما يستدعي التروي في اختيار عقود الاستثمار وصوغ شروط التعاقد على الوجه الذي يضمن تحقيق أفضل المنافع للاقتصاد العراقي.

ولعل المسالة الأساسية التي ينبغي تدارسها بدقة هي مستويات الإيجار لهذه الأراضي، طالما ان هذه العقود مع الشركات الأجنبية تتصف بالاجال الطويلة التي قد تصل الى أربعين عاماً طبقاً لقانون الاستثمار الأجنبي الجديد. لذا ينبغي ان لا ينخفض مستوى الإيجار هذا عما هو حاصل في الدول المجاورة او الدول العربية حيث لا يقل مستوى الإيجار السنوي الواحد عن ٢٥ دولاراً بخاصة بالنسبة للعقود التي تشترط زراعة الجت والبرسيم، وذلك في سبيل ضمان الحصول على موارد مالية مجزية لميزانية الدولة، ولان آثار مثل هذه الاستثمارات تكاد تكون محدودة على الاقتصاد العراقي. حيث انها لا تساهم في تشغيل عدد كبير من العراقيين، كما لا تنطوي على توفير منتجات زراعية مهمة للسوق المحلية، ولان الغرض الرئيس للمستثمرين منها هو انتاج الجت والبرسيم بقصد ارساله الى مؤسساتهم الإنتاجية في دولهم.

ومن الممكن تخفيض مستويات الايجار هذه حينما يكون الغرض من استغلال هذه الاراضي هو زراعة الحبوب او المحاصيل الصناعية او أية غلة ضرورية للسوق العراقية.

على ان هذا التوجه نحو رفع مستويات الإيجار لتلك الاراضي ينبغي ان لا يشمل المستثمرين العراقيين من شركات او افراد، بل ينبغي ان تكون مستويات متهاودة بالنسبة لهؤلاء تشجيعاً للانتاج الوطني بخاصة حينما تكون القطع المستأجرة صغيرة الحجم ولعل أسلوب التدرج في أسعار الإيجار تبعاً لحجم المساحات المؤجرة يتيح ذلك، وفي سبيل تحقيق التنوع في زراعة الاراضي الصحراوية وتشجيع زراعة النخيل والفواكه نقترح ان تتضمن شروط التعاقد على هذه الاراضي التزام المستثمر باحاطة المنطقة المزروعة بسياج من النخيل والفواكه.

وان يمنح المستثمر التسهيلات والمساعدات حينما يلتزم بتحقيق التكامل الزراعي الصناعي عن طريق اقامة مصانع الالبان واللحوم ومحطات تربية المواشي او الدواجن الى جانب زراعة الأعلاف او اية غلة زراعية اخرى، لما لهذا النوع من الاستثمار من آثار ايجابية مفيدة للاقتصاد العراقي.

والخلاصة هي ان اراضي الصحراء الغربية هي رصيد المستقبل لاولادنا واحفادنا فيما يتعلق بتوفير الأغذية والمنتجات الزراعية في المستقبل، حينما تصبح الاراضي الصالحة للزراعة التي تتوفر المياه العذبة شحيحة وربما نادرة، لذلك فحينما نتجه نحو استثمارها في الوقت الحاضر ينبغي ان نضمن أكثر الفوائد من عقود إيجارها، وان لا نفرط بها.

*وزير الزراعة سابقاً

اتفاقية للتعاون المشترك بين منظمة العمل العربية ومجلس سيدات الأعمال العربيات

القاهرة - "الخليج":

وقع الدكتور إبراهيم قويدر المدير العام لمنظمة العمل العربية، والشيخة حصة سعد العبد لله الصباح رئيسة مجلس سيدات الأعمال العربيات، اتفاقية للتعاون المشترك بين المنظمتين، في ختام ندوة "التمكين الاقتصادي طريق المرأة العاملة نحو صنع القرار" والتي استمرت ثلاثة أيام.

جاء توقيع هذه الاتفاقية انطلاقاً من اهتمامات منظمة العمل العربية بقضايا المرأة العربية بوجه عام والمرأة العاملة بوجه خاص، وتفعيل وتنشيط مسيرة التعاون في كل المجالات التي تهم المرأة العربية.

وأعلن المدير العام د. قويدر أن هذه الاتفاقية ستكون نموذجا للتعاون البناء والمثمر لمصلحة المرأة التي تشكل عنصرا من العناصر المهمة في مسيرة التنمية والبناء على كل الصعد وتنسيق الجهود بينها،

بعد انسحابها من العراق... شركة كونتراك الامريكية تتجه إلى أفغانستان

كشفت وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) عن ان شركة كونتراك انترناشيونال التي اصبحت هذا الاسبوع أول شركة امريكية كبيرة تنسحب من اعمال الاعمار في العراق منحها الجيش الامريكي عقدا قيمته ٦٣,٩ مليون دولار لبناء منشآت في افغانستان. واضاف البنتاغون ان العقد الجديد يشمل تصميم وتشييد منشات للواء بالجيش الافغاني. بعد ان فاز عرضها في مناقصة لسلاح المهندسين بالجيش الامريكي نافست فيها أربع شركات اخر. وكانت كونتراك تنفذ عقدا قيمته ٣٢٥ مليون دولار للاشراف على اتحاد شركات يتولى اعادة بناء طرق وجسور ومنشآت للسكك الحديدية ومطارات بالعراق قبل انسحابها الاسبوع الماضي.

وتقول كونتراك انها انسحبت من العراق بموافقة مشتركة مع مسؤولين امريكيين. وقال البنتاغون ان مشروع كونتراك في افغانستان من المتوقع ان يكتمل بحلول الثاني من تشرين الاول ٢٠٠٥, ومن جهة اخرى كشف قادة عسكريون أمريكيون عن ارتفاع قائمة الحرب في العراق الى ٨,٥ مليارات دولار شهرياً بزيادة ٥٠ في المئة عما قدرته وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) في فترات سابقة.

ونقلت وكالة انباء برينسا لاتينا ان الجيش ينفق بمفرده ٧,٤ مليار دولار شهريا بينما ينفق سلاح الطيران ٨٠٠ مليون شهريا على عمليات نقل الجنود والمهمات التي تقوم بها الطائرات. واوضحت الوكالة ان اربعة من قادة القوات المسلحة قد ابلغوا لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي أن مشاة البحرية الاميركية (المارينز) ينفقون مبلغ ٣٠٠ مليون دولار شهريا. يذكر انه منذ ان شنت الولايات المتحدة حربا على العراق في آذار ٢٠٠٣ تلقى البنتاغون مبلغ ١٦٠ مليار دولار كاعتماد مالي اضافي فضلا عن ميزانيتها السنوية ومن المقرر ان تطالب بدعم مالي اضافي يقدر ببضعة مليارات اوائل العام المقبل لتغطية النفقات المستمرة للحرب.

ولقد استهدفت الشركات الأمريكية والعاملون فيها بالهجمات في العراق، ويعتقد ان المخاوف الأمنية هي سبب رئيس في بطء معدل عملية اعادة البناء في العراق.

ومن بين ١٨,٤ مليار دولار خصصتها واشنطن بموافقة من الكونغرس لمشاريع اعادة الأعمار، تم انفاق ما يقل عن مليارين فقط.

صندوق النقد العربي يرفض إسقاط ديون العراق

قالت تقارير صحفية إن صندوق النقد العربي استبعد إعفاء العراق من المديونيات المتأخرة عليه والمقدرة بـ ٤٠٠ مليون دولار.

ونقلت التقارير عن رئيس الصندوق جاسم المناعي قوله إن سياسة صندوق النقد العربي لم يسبق لها أن أعفت الدول من المتأخرات المتراكمة، إلا أن ذلك لا يعني أن الصندوق لن يبحث سبل التسهيل على العراق لدفع ديونه المتأخرة.

وكان العراق قد توصل مع دول نادي باريس إلى تخفيض ديون العراق البالغة ١٢٠ مليار دولار بنسبة ٨٠٪ على ثلاث مراحل حيث يتم إلغاء ٣٠٪ فورا، ويتم إلغاء ٣٠٪ بعد اتفاق العراق مع صندوق النقد الدولي والذي يتضمن الالتزام بإجراء إصلاحات لتطوير الحياة الاقتصادية، و٢٠٪ بعد نجاح العراق في تنفيذ الاتفاق.

ودعت الحكومة العراقية من جهتها الدول العربية للاقتداء بدول نادي باريس، فيما أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا عن إسقاط جميع الديون العراقية المستحقة لها رسميا.

افتتاح المعرض المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ محمد بن حمد آل ثاني فعاليات المعرض المشترك الـ١٣ لدول مجلس التعاون الخليجي بمركز قطر الدولي للمعارض ويستمر حتى نهاية كانون الاول الجاري.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للمعرض عبد الله إبراهيم العمادي إن الدعوة وجهت لوزراء التجارة بدول المجلس لحضور فعاليات المعرض الذي ينظم تحت رعاية ولي عهد قطر تميم بن حمد آل ثاني بالإضافة للامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية.

وأوضح أن نحو ٥٠٠ شركة خليجية من القطاعين العام والخاص تعرض منتجاتها الصناعية والزراعية والخدمية المختلفة بهدف الترويج لها وتسويقها في السوق القطري وسوق دول مجلس التعاون.

واعتبر العمادي أن المعرض يمثل حدثا مهماً للعمل على مد التواصل بين جميع دول المجلس وتوسيع فرص الترويج لمختلف الصناعات الاقتصادية والتجارية والخدمية وتقديم فرص حقيقية لتسويقها في ضوء ما وصلت إليه من جودة على المستوى العالمي إضافة إلى دعم التعاون المشترك في تطوير وتشجيع التبادل والتجارة البينية لدول المجلس.

وقال إن المعرض سيقام على مساحة ١٠ آلاف متر مربع تم توزيعها على دول المجلس إضافة إلى جناح الأمانة العامة لمجلس التعاون وجناح الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس لدول المجلس.

شركة لوكهيد ومستقبل أسس الحرب أداة لدعم السيطرة على العالم

الجزء الثالث

لم تعد هناك أية حاجة بالفعل لكي تؤدى الأمور بتلك الطريقة- ليس في عالم أصبح فيه الكثير من أموال لوكهيد يتأتى من الخزانة الأميركية، و حيث يقوم كل من البيت الأبيض و الكونغرس بالإشراف على عمليات المنافسة على الأسواق الأجنبية و منح هبات، و فيه صار تأثير لوكهيد عميقاً للغاية. و نجد من بين الأشخاص الذين عملوا في السابق في شركة لوكهيد نفسها أو عملوا في جماعات الضغط المؤيدة لها أو محامين ترافعوا لصالحها، و هم يشغلون اليوم مناصب رفيعة في الحكومة الأميركية؛ مثل منصب وزير سلاح البحرية الأميركية، و وزير النقل، و مدير مجمع الأسلحة النووية الوطني، و مدير الوكالة الوطنية المسؤولة عن أقمار التجسس. كما تضم تلك القائمة في ثناياها ستيفن جي. هادلي، الذي تم إختياره مستشاراً جديداً للرئيس لشؤون الأمن القومي الأميركي، خلفاً لكوندوليزا رايس.

كما إن من كانوا بالأمس مسؤولين تنفيذيين للوكهيد أصبحوا اليوم يتقلدون مناصب في اللجنة السياسية التابعة لوزارة الدفاع، و اللجنة العلمية التابعة لوزارة الدفاع، و المجلس الإستشاري التابع لوزارة الأمن الوطني الأميركية، و تعمل تلك الهيئات على المساعدة في وضع السياسات العسكرية و الإستخباراتية كما تقوم بإختيار الأسلحة الملائمة لمعارك المستقبل. و ينسحب الأمر ذاته على إي. سي. أولدريج جونير، الذي أعطى الضوء الأخضر لمشروع إنتاج الـ F-22 بصفته كبير المسؤولين عن شراء الأسلحة في البنتاغون.

ولا تنتهك أي من تلك المناصب و المواقع النافذة في الحكومة قوانين البنتاغون فيما يتعلق ب " الأبواب الدوارة" التي تحكم العلاقة بين قطاعي الصناعة و الحكومة. و قد بقيت لوكهيد بعيدة عن حالات تضارب المصالح التي إبتلت العلاقة القائمة بين منافستها بوينغ و سلاح الجو الأميركي في الأشهر الماضية.

و كما قال ستيفنز معقباً: " نحن بحاجة الى أن نتمتع بالذكاء و الوعي السياسيين". و يضيف: " نحن نعمل مع الكونغرس.و في الوقت نفسه نعمل مع الجهاز التنفيذي". و طبقاً لستيفنز فإن الكلمة الأخيرة للوكهيد في تلك النقاشات و المفاوضات الجارية مع تلك الجهات هي ب " القول إننا نعتقد بأن ذلك معقول، و أننا نعتقد بأن ذلك ممكن، و بأننا نعتقد بكوننا إستنبطنا مقاربة جديدة".

و تمنح لوكهيد سنوياً نحو مليون دولار في إطار تبرعات لحملات ضمن لجان العمل السياسي، و إختيار أعضاء اللجان التابعة للكونغرس التي تشرف على ميزانية البنتاغون، و تقوم بصرف ملايين أخر كثيرة على جماعات الضغط. و من بين السياسيين المؤيدين الذين مارسوا الضغط من أجل لوكهيد في مرحلة ما، نجد هيلي باربر، حاكم ولاية ميسيسيبي و الرئيس السابق للجنة الوطنية التابعة للحزب الجمهوري؛ و أوتو رايك الذي أقنع الكونغرس ببيع طائرات F-16 الى تشيلي قبل أن يصبح المساعد الرئيس للرئيس بوش في السياسات المتعلقة بأميركا اللاتينية في عام ٢٠٠٢؛ و نورمان واي. مينيتا، وزير النقل و العضو السابق في الكونغرس.

وبحسب الأنسة برايان من مشروع مراقبة الحكومة، فإن الصلات التي تتمتع بها لوكهيد مع الجهات النافذة منحتها " فرصة عظيمة للتأثير إيجاباً فيما يتعلق بالعقود المتدفقة على الشركة". و تضيف برايان: " ما يهم الشركة أكثر بشكل طفيف هي قدرتها على الإفادة من العيون و الآذان المبثوثة داخل الحكومة، لمعرفة ما سيجرى في المستقبل، و ما أفضل الرهانات المطروحة لتلبية المتطلبات التكنولوجية المستقبلية للحكومة".

إذاً من يؤدي دور المشرف على كبار المقاولين العسكريين و أسلحتهم المكلفة؟ في العادة، إنه الزبون نفسه: أي البنتاغون.

و طبقاً لدوف أس. زاكيم، المراقب العام لحسابات البنتاغون و أحد كبار المسؤولين الماليين خلال السنوات الثلاث الأخيرة، الذي إنضم مؤخراً الى شركة بوز آلين هاميلتون الإستشارية، فإن " تلك البرامج ضخمة". و يضيف زاكيم قائلاً: " هناك ميل تأريخي للإستهانة ببرامج الإختبار المعدة من قبل أولئك المقاولين، والعقبات التقنية التي تواجههم، و الأهمية المحتملة لطائرة ما و نتيجة لذلك ميل الى التقليل من الكلف".

و أضاف زاكيم: " لأن لديك القليل جداً من المقاولين، سوف لن تحصل على مستوى الإهتمام الذي يعتقد الإنسان العادي بأنه سيمنح لبرنامج ما يكلف المليارات من الدولارات." " و مع ذلك التكتل الشديد داخل عدد صغير جداً من الشركات، فإنك لن تحظى برؤية واضحة لما إذا كان المقاولون الفرعيون يتمتعون بإدارة كفء. و المشكلات تتراكم نتيجة لذلك،" بحسب قوله. و يقول زاكيم: " قبل عشرين سنة، كانت الشكوى تتركز في إن صناعة المعدات تتطلب وقتاً طويلاً. فالأسلحة التي يعود تصميمها الى أعماق الحرب الباردة تمت صناعتها بعد إنهيار جدار برلين. و قد قاد ذلك بعض الناس، و بضمنهم جورج دبليو. بوش في إثناء خوضه السباق الرئاسي عام ١٩٩٩، الى الإعتقاد بأن البنتاغون سيهمل جيل الأسلحة التي تشرع في الخروج من مصانعها في العقد الحالي و يركز بدلاً من ذلك على أنظمة مستقبلية أخف و أسرع و اذكى. لكن ذلك لم يحدث أبداً فما زال الأمر يتطلب عقدين من السنوات لبناء نظام رئيس للأسلحة، و ما زالت الكلف المادية تثير الذهول.

و في هذا الصدد قال السيد زاكيم: " لم تتغير الشكاوى المطروحة في السنوات العشرين الأخيرة". فعلى حد قوله، فالفروق الوحيدة بين ذلك الوقت و العصر الراهن تكمن في تركز المعرفة و الخبرة و السلطة بين أيد قليلة، " و لا أعتقد بأن تأثير ذلك كان جيداً بالضرورة". لكن ستيفنز يعترض على ذلك النقد قائلاً: " لا أستطيع أخبارك عن عدد المرات التي سمعت فيها كلمات مثل ... ليست تقدمية، ليست متطورة، ثقيلة جداً، بطيئة... " كصفات أطلقها المنتقدون على لوكهيد و عملها. " و لكني لا أرى أن أياً من تلك الصفات صحيحة".

فما يراه ستيفنز هي صورة أروع بكثير. و على حد قوله فإن لوكهيد تبشر بإجراء تحولات في طبيعة الحرب نفسها. فخلال سنوات الحرب الباردة، حينما كانت لوكهيد و عناصرها الإنتاجية تبني إمبراطورية من الأسلحة النووية، كان المبدأ المتبع عندها: " كن مخيفاً أكثر. ... الردع... إعمل على إثارة الخوف. إرهب". وفقاً لستيفنز.

واليوم تعمل لوكهيد على إنتاج أسلحة ذكية للغاية بحيث تستطيع أن تحدث تغييرات جذرية في العالم بفضل دقتها، كما قال ستيفنز؛ فالهدف منها هو خوض غمار الحرب من دون خسائر جانبية تذكر في صفوف المدنيين الأبرياء، و من دون إصابات خاطئة، و من دون أية اخطاء فادحة.

ويضيف ستيفنز: " أنا أعرف أن التشويش المرتبط بالحرب موجود،" مستطرداً إن ذلك يمكن معالجته. و يقول: " نتخيل عالماً لا يشهد المزيد من قتل الأشقاء"، في إشارة الى معالجة مشكلات النيران الصديقة. و " بفضل التكنولوجيا سنكون قادرين على أن نجعل من أنفسنا أكثر أماناً و أكثر إنسانية". كوننا قد أبدعنا في ذلك العمل الذي يأخذنا بعيداً على طول المسار المطلوب. و هناك الكثير من الأدلة التي تؤكد أننا نحقق شيئاً طيباً. و إننا نقوم برفع مستوى المعايير المتبعة و نحن نتوقع أن نكون قادرين على إنجاز ذلك. في الوقت الحالي تلك ميزة مثيرة للغاية.

و يختتم ستيفنز حديثه بالقول: " أنا لا أقول هذا على سبيل الهزل، فصناعتنا ساهمت في إحداث تغييرات في إطار البشرية".

ترجمة: عمار أسعد
عن: صحيفة النيويورك تايمز